

الشعار (لايقراً)

سياسة تدبير وتطوير الولايات على الحدود الجنوبي

عام 2560-2562 ب (2017-2019م)

هيئة مجلس الأمن الوطني

مكتب رئيس الوزراء

المقدمة

إن هيئة مجلس الأمن الوطني تقدمت بسياسات تدبير وتطوير الولايات على الحدود الجنوبي عام 2560-2562 ب (الموافق 2017-2019 م) بناء على مادة 4 من قانون إدارة شؤون الولايات على الحدود الجنوبي عام 2553 ب (2010 م) التي نصت على عرض هذه السياسات على مجلس الأمن الوطني ومجلس الوزراء لإبداء الرأي ثم تقديمها لمجلس الشعب للعلم بها , وذلك لجعلها مرجعا أساسيا في إدارة شؤون الولايات وحل قضاياها بشكل منظم ومرتب وباستمرار بحيث يشمل الجوانب التطويرية والأمنية.

وفي رسم هذه السياسات اتخذت هيئة مجلس الأمن الوطني أسلوب طلب المشاركة الواسعة من قبل الجهات الحكومية والجهات العلمية من المنطقة المركزية أو كافة المناطق , زعماء الدين , الجهات الاجتماعية والوثائق العلمية, وذلك بأن تكون هذه السياسات على حدود الفكرة التي تلقت بالاعتراف في سياسة تدبير وتطوير ولايات الجنوب عام 2555-2557 ب استجابة للمقولة الملكية : " الفهم - الوصول - التطوير" والمقولة " فكرة الاقتصاد المعتدل " اهتماما بجمع الكلمة وتكوين الوحدة , والدمج المطلوب من كافة الجهات لتحويل السياسات إلى نحو تطبيقها , مع زيادة جودة عمل الموظفين الممارسين لأعمالهم في المنطقة , واستخدام أسلوب الحوار لأجل تحقيق الأمن والسلم في المناطق الجنوبية .

سياسات تدبير وتطوير الولايات على الحدود الجنوبي عام 2560-2560 ب حددت رؤيتها وهي "المجتمع في ولايات الجنوب تتمتع بالأمن والاستقرار بعيدة عن أحداث العنف , حياة الناس محمية , تطوير المنطقة على أساس مجتمع متعدد الثقافات , والجميع يشاركون في تحقيق الأمن والاستقرار باستدامة" واشتملت على 6 أهداف آتية :

- 1- أن تتمتع الولايات على الحدود الجنوبي بالأمن والسلم .
- 2- تفعيل دور المشاركة من كافة الأطراف في المنطقة .
- 3- أن يكون المجتمع التايلاندي ككل أو المجتمع المحلي يعترفان بأهمية التعايش تحت مظلة مجتمع متعدد الثقافات , مع مشاركة الجميع في حل مشاكل الجنوب .
- 4- تطوير قدرات الأشخاص والمجتمع والاقتصاد .
- 5- إيجاد الثقة وضمان استمرارية الحوار لتحقيق سلام المنطقة .
- 6- إيجاد التفاهم فيما يتعلق بحقيقة ما يحدث حالياً في المجتمع على المستوى الداخلي والخارجي .

وفي تحويل تلك السياسات إلى نحو تطبيقها تتعاون هيئة مجلس الأمن الوطني مع الجهات ذات العلاقة وذلك بعمل جدول التنسيق اللازم للعمل وفق السياسات وأهدافها الاستراتيجية ومشاريعها الأساسية حسب سياسة تدبير وتطوير ولايات الجنوب عام 2560-2562 ب وذلك بتحديد جهاز التبنى الأساسي وجهاز المسؤولية بوضوح , بحيث تأمل هيئة مجلس الأمن الوطني من جميع الجهات الحكومية والأطراف المعنية بذل الجهد لإنجاز هذه السياسات وتحويلها إلى واقع التطبيق حقيقة على أساس الدمج المشترك مع تحقيق الوحدة والجودة.

هيئة مجلس الأمن الوطني

موافق

الجنرال (التوقيع لا يقرأ)

(تويب نيت نئيوم)

الأمين العام بمجلس الأمن الوطني

هيئة مجلس الأمن الوطني

رقم 7849 تاريخ 22 سبتمبر 2016م

الوقت: 15.00 مساء

شعار الدولة (لايقراً)

ن ر 35410 / 0503

مكتب الأمين العام بمجلس الوزراء

قصر الحكم بانكوك 10300

22 سبتمبر 2559 ب (2016م)

الموضوع / رسم سياسات تدبير وتطوير شؤون الولايات على الحدود الجنوبي عام

2562-2560 ب (2017 - 2019م)

المحترم / الأمين العام بمجلس الأمن الوطني

المصدر / بناء على خطاب هيئة مجلس الأمن الوطني السري العاجل برقم ن ر

1544 / 0807 تاريخ 6/ سبتمبر/ 2559 ب .

المرفقات /

1. القائمة بنسخ مصورة التي أرسلت .
 2. جدول الأسماء ذات العلاقة وقد تم إشعار قرار مجلس الوزراء بهذا الشأن .
- بناء على اقتراح عمل سياسات تدبير وتطوير الولايات على الحدود الجنوبي عام 2560-2562 ب لاتخاذ ما يلزم حسب البيان.
- فإن الجهة المعنية بالموضوع قد تقدمت بهذه السياسات لإخذ الرأي من مجلس الوزراء.
- فإن مجلس الوزراء قد اجتمع وتشاور في الشأن في 20 سبتمبر عام 2016 م وقرر ما يلي :
1. الموافقة على سياسات تدبير وتطوير الولايات على الحدود الجنوبي عام 2560-2562 م التي قدمت من قبل هيئة مجلس الأمن الوطني وقد عرضت على المجلس التشريعي للعلم بها حسب مادة 4 من قانون تدبير شؤون الولايات الجنوبية عام 2553 ب وبالتالي على جهاز الحكومة أخذ الاعتبار بها عند التطبيق بشكل مرتب وباستمرار, لذلك على الجهة المعنية أخذ توجيه من الهيئة المالية لاستمرارية العمل وفق ذلك .
 2. الموافقة على مخطط جدول التنسيق اللازم لتنفيذ الأعمال والمشاريع الاستراتيجية ذات العلاقة بهذه السياسات عام 2560-2562 ب حسب اقتراح هيئة مجلس الأمن الوطني مع أخذ رأي وزارة التعليم وهيئة نائب مكتب رئيس الوزراء وتنفيذ ما يلزم.
 3. على هيئة مجلس الامن الوطني أخذ الاعتبار برأي مجلس تنمية الاقتصاد والاجتماع الوطني .
- هذا , أمل أخذ الاعتبار والعلمم اتخاذ خطوة التنفيذ اللازم بناء على قرار مجلس الوزراء فيما يتعلق بالموضوع , وقد تقدم مكتب أمين عام مجلس الوزراء بهذه

السياسات إلى المجلس التشريعي للافادة , ونرجو إرسال نسخ السياسات عدد 750
نسخة إلى مكتب أمين عام مجلس الشيوخ , للقيام بعمل مكتب أمين عام المجلس
التشريعي مباشرة وبعد الموافقة على الموضوع من قبل المجلس التشريعي على هيئة
مجلس الأمن الوطني أن يعلم الجهات المعنية ذات العلاقة وفق قرار مجلس الوزراء
, وعلى هيئة مجلس الأمن الوطني إلغاء مراحل السر بداية من قرار مجلس الوزراء
على الموضوع .

مع الاحترام

(التوقيع لا يقرأ)

(السيد تيرافونج وونج صنوأ ونلاس)

نائب الأمين العام بمجلس الوزراء نيابة

عن الأمين العام بمجلس الوزراء

المحتوى

7	<u>رسالة تمهيدية</u>
8	<u>الأوضاع</u>
12	<u>إطار فكرة السياسة (4)</u>
13	<u>الرؤية</u>
13	<u>الأهداف (6)</u>
14	<u>السياسات (23)</u>
22	<u>إدارة السياسات (3)</u>
23	<u>عناصر النجاح</u>

سياسة تدبير وتطوير الولايات على الحدود الجنوبي عام 2560-2562 ب

1- تمهيدية

وقد رسمت سياسة تدبير وتطوير الولايات على الحدود الجنوبي عام 2560-2562 ب وفق قانون تدبير أمور الولايات الجنوبية عام 2553 ب مادة (4) التي نصت على مهمة هيئة مجلس الأمن الوطني في سن هذه السياسات مع تقديمها لمجلس الأمن الوطني ومجلس الوزراء لإبداء الرأي وبالتالي عرضها على مجلس الشعب، على أن يكون محتوى هذه السياسات تشمل الجوانب منها جانب التنمية جانب الأمن مع أخذ آراء المواطنين من كافة أطراف الدولة وذلك لمراعاة حاجاتهم وطبيعة حياتهم ودينهم وعاداتهم وثقافتهم وانتماءاتهم وخلفيات تاريخية للولايات الجنوبية مع مراعاة التوجه المعتاد للسياسات المتبعة من الحكومة .

وقد استخدمت هيئة مجلس الأمن الوطني في عمل هذه السياسات كافة التنسيق اللازم لأخذ الرأي من الجهات المختلفة وهي الدوائر الحكومية - العلماء أصحاب المنطقة ومن المنطقة المركزية - رؤساء الدين ووكلائه- الجهات الاجتماعية غير الحكومية - جهات الإعلام العام - النساء والشباب - المسجونين للقضايا الأمنية بالإضافة إلى الاستفادة من المعلومات في المطبوعات العلمية

وفي المؤتمرات ذات العلاقة بالموضوع وما نتج عن متابعة وتقييم سياسات تدبير وتطوير الولايات على الحدود الجنوبي عام 2555-2557 ب .

وبالخلاصة : هذه السياسات المرسومة تلتزم بالمنهج الذي اعترف به جميع الجهات على الاستمرار بحيث أن يتمسك في اتخاذ أي حل بالمقولة الملكية (الفهم - الوصول - التطوير) والمقولة : (فكرة الاقتصاد المعتدل) وذلك بالاهتمام بتكوين الوحدة وتفعيل كافة الأطراف والجهات في تحويل السياسات إلى مجال التطبيق الحقيقي - زيادة كفاءة الموظفين عند نزول الميدان في المنطقة المعنية - التركيز على الحوار الفعال المؤدي إلى تحقيق السلام في الولايات الجنوبية ليكون محورا وطنيا - الاهتمام باستمرارية العمل - مشاركة كافة الجهات - وذلك حتى يكون الحوار جزءا مهما في حل مشكلات الولايات على الحدود الجنوبي بالدولة وأخيرا الاهتمام بمجتمع متعدد الثقافات في المنطقة المعنية .

2-الأوضاع

في الماضية : إن الأوضاع في المنطقة الجنوبية كانت تشهد حال الاضطراب الأمني وعدم الاستقرار باستمرار وذلك لوجود مشاكل متشعبة ودقيقة متصلة بأمور وأسباب عديدة مع العلم أن الأمور الأساسية التي تراعى في حل المشاكل هي الأصول العرقية - الدين - الثقافات - خلفيات تاريخية - وهي من خصائص المنطقة المعنية كذلك نجد أن المواطنين أظهروا رغبتهم في تحديد طبيعة

حياتهم وتعايشهم السلمي في المجتمع تحت مظلة التفاهم المشترك والاعتراف المبني على الخصائص المذكورة , مع التنبيه على أن السبب المؤدي إلى وقوع الأحداث الأمنية هو فعل الأشخاص ذنوب الأراء المخالفة لرأي الحكومة , يشعرون الرغبة في الانتقام ولديهم الشعور بعدم الرضا بما قامت به الحكومة , كل ذلك أصبح مبررا في تكبير الشأن الحالي وعمل الصراع باستخدام العنف مما يؤدي إلى تخويف الناس وإرهابهم وإساءة علاقة الناس بالحكومة وعدم الثقة بها وفقدان الثقة بين الناس أنفسهم كل ذلك يؤثر سلبيا مباشرا أو غير مباشر في فقد الحياة والأمل للمواطنين في المنطقة , بالإضافة إلى وجود سبب آخر هو عدم الفهم الحقيقي لموضوع اختلاف الثقافات من قبل بعض أطراف المجتمع الذين جعلوا هذا الأمر مبررا لارتكاب هذه الأعمال الخاطئة التي تؤدي إلى إخافة الناس , والشعور بعدم الحصول على حقوقهم المطلوبة من قبل بعض موظفي الحكومة مع أن تطوير المنطقة اقتصاديا كان أم معيشيا أم اجتماعيا أم تعليميا غير متفق مع طبيعة الحياة في المنطقة وأيضا كان العمل الذي قامت به الحكومة مفقود الوحدة والدمج الصحيح كما ينبغي وفقدان التعاون المطلوب , كل ذلك أدى إلى وقوع سلسلة من الأحداث الأمنية .

الأوضاع الحالية : يتوقع أن الأحداث تخف قليلا ولا تكثر في المستقبل ولكن كل ذلك مع استمرارية وجودها بين الحين والآخر والحاجات الأساسية : العرقية - الدين - ثقافات - وخلفيات تاريخية مازالت أسبابا لتبرير حق ارتكاب الأعمال الإجرامية , لذلك نجد أن الأحداث منذ عام 2548 ب إلى العام الحالي كانت تتصف بالدقة العالية وتؤثر سلبا على أمن الدولة , وهذه الأحداث جاءت

نتيجة لأسباب متشعبة صعب الوصول إليها ويمكن أن تحدد تلك الأسباب على شكل عناصر ثلاثة ؛

1- **عنصر الأشخاص** : من فئة الناس الذين عندهم فكرة مخالفة للحكومة ,فرض بعض الشروط من قبل موظفين الحكوميين , الخطر الجانبي ,استخدام العنف لغرض الانتقام أو لدافع كره.

2- **عنصر الهيكل** : ويتمثل في هيكل تدبير الأمور الحكومية وإدارتها مع توسعها وهي لم تكن مرضية من قبل المواطنين ولم تقض هذه الخطة حاجاتهم ولم تحقق العدالة وهناك تفرقة عنصرية قائمة حسب رأيهم أو شعورهم بفقدان السيطرة الإدارية على مناطقهم الخاصة .

3- **عنصر الثقافات** : الشعب الملايو يشعر بعزلة مفردة في أوساط المجتمع التايلاندي ولم يشعر هذا الشعب أنه جزء من المجتمع التايلاندي ورأى أن بعض تصرفات موظفي الحكومة عن جهل وليس عن علم ولا عن فهم الواقع وفيه تخويف نوع ما أو فيه تعصب ولم يتفق مع ثقافة هذا الشعب الملايو وعاداته وهذا كله قد يكون مبررا من قبل بعض الناس للوقوف مع الطرف الذي يستخدم العنف وبالتالي أصبح هذا الأمر مبررا لأصحاب الرأي المخالف فيدعون أنهم على حق لما فعلوه وذلك للحصول على هدفهم .

ومع وجود التغير السريع والصعب في داخل المجتمع التايلاندي والمجتمع الحالي في جانب السياسة والاقتصاد والاجتماع والتقنية يؤثر على أوضاع الولايات الجنوبية وبخاصة في حال تحويل السياسات لمناسبة ظروف التغيير وبالأخص مع مواجهة الطرف الطارئ الذي يشكل خطرا على

المجتمع مثل المخدرات في أوساط الشباب وقضية الفقر وفقدان العدالة الاجتماعية هذا مع وجود سبب خارجي مثل التوجه الوطني والتوجه المتشدد في تحقيق الأهداف المرجوة وفكرة الخلاف الدولي بين العالم الغربي والعالم الإسلامي - هناك توجه الشعب وتوجه الحكومة , كل ذلك يجعل أوضاع الولايات الجنوبية أكثر صعوبة .

التغيير الحاصل من تطبيق سياسة الحكومة في تدبير وتطوير الولايات على الحدود الجنوبي عام 2555-2557 ب فيما مضى تلقى قبولا من كافة الجوانب , أسهم إيجابيا في حل مشاكل الولايات وفي تطوير أمورها , والحكومة غيرت طرق الحل لملائمة الأوضاع الحالية , من ذلك تحديد خطة عملها في جانب الأمن والتطوير لتكون مناسبة , إصلاح الأمور الإدارية لتحقيق الوحدة , دمج ميزانية المشاريع لتحقيق أهدافها ورفع كفاءة الموظفين الحكوميين للعمل على حل المشاكل على النحو المطلوب وبكل وضوح وذلك بفتح باب الحوار المفتوح نحو تحقيق السلام داخل الدولة وخارجها شارك فيه الجهات غير الحكومة وأطراف الشعب , بحيث الكل ساهموا في حل مشاكل الولايات الجنوبية وتطويرها نحو الأفضل , والجهات الحكومية والموظفون غيروا خطتهم إلى النحو الأفضل , وحصل هناك التطوير في مجال العلم والفهم والسعي لحل المشاكل أفضل مما كان , وكافة الأطراف لديها سعي واضح في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة , ومع ذلك ندرك أن المشكلة تكمن في تحويل هذه السياسات إلى

التطبيق , وصناعة الوحدة وتفعيل التعاون المشترك من قبل الجهات الحكومية أكثر , ولاحظنا أن بعد إصلاح هيكل العمل الخاص بتدبير شؤون الحكومة في الولايات الجنوبية بناء على إعلان فريق حماية الأمن الوطني الصادر في 2557 /98 بشأن حل مشاكل الجنوب مع الاهتمام بموضوع الوحدة والدمج الإداري في المشاريع في الجهات المنفذة في المنطقة , جعل موضوع تحويل السياسات نحو التطبيق وتدبير أمور الجنوب يتقدم نحو الوضوح والأفضل.

وفي المستقبل يتقدم الموضوع نحو الأفضل الملموس وذلك لأمر آتية :

1-الطرف الحكومي لديه خطة التطوير واضحة والاهتمام بجانب فهم عادات الناس ومراعاة اختلاف الثقافات مع العلم بمشاكل الناس في المنطقة ورغباتهم مباشرة.

2-المشاركة في حل المشاكل من قبل الأطراف منها طرف المواطنين وطرف الجهات غير الحكومة وفئة النساء والشباب.

3-الأطراف الدولية والهيئات العالمية قدمت جهودا جيدة في حل مشاكل الجنوب .

4-عملية الحوار لحل المشاكل مستمرة سواء كانت على المستوى المحلي أم على المستوى الدولي .

5-إن وجود التعاون الجيد من قبل اتحاد دول آسيان لفرصة مهمة في حل المشاكل وذلك لوجود مكسب سببه التقارب الجغرافي واللغة والثقافة والكوادر وكون الاتصال الحدودي بين الولايات الجنوبية والدول المجاورة لها , وهذا كله ليؤدي إلى تحقيق النتيجة الأفضل في تطوير أمور الولايات الجنوبية وحل مشاكلها .

3.تحديد إطار فكرة السياسات .

وفي تطبيق هذه السياسات المرسومة ليكون موافقا بوضوح لما جاءت به سياسة تدبير وتطوير شؤون الولايات على الحدود الجنوبي عام 2555- 2557 ب وحتى يصير هذا التطبيق مرآة أمام المسؤولين لصنع خطة استراتيجية وخطوة إدارتها تحت مظلة المقولة الملكية (الفهم – الوصول- التطوير) والمقولة الملكية (فكرة الاقتصاد المعتدل) لابد من تحديد إطار فكرة السياسات على النحو الآتي :

3.1 التمسك بالوسائل السلمية في حل المشاكل وذلك بصرف استخدام العنف كحل إلى استخدام الوسائل السلمية في ذلك .

3.2 استخدام خطوة التعاون المشترك في ذلك .

3.3 إدارة الأزمات في حل المشاكل والتطوير على أساس مراعاة الاختلافات الثقافية.

3.4 التمسك بقاعدة احترام حقوق الإنسان والحق المشروع للحكومة وحق العدالة مع مراعاة القواعد الدولية في الشأن .

4. الرؤية

" المجتمع في الولاية الجنوبية يحظى بالاستقرار بعيدا عن أحداث العنف , و حياة الناس و حقوقهم محمية يجب أن يدافع عنها , التطوير على أساس مجتمع متعدد الثقافات , التعاون على تحقيق السلام باستدامة ."

5. الأهداف

يكون حل المشاكل في الجنوب يناسب الأوضاع و يوافق الفكرة والرؤية إذا حددت أهداف هذه السياسات وهي 6 أهداف كالاتية :

1- جعل المنطقة في الجنوب منطقة آمنة وفيها السلام ولدى الناس الثقة بعضهم على البعض الآخر بعيدا عن العنصر المؤدي إلى وقوع أحداث العنف من قبل الأطراف.

2- تفعيل التعاون يشارك فيه جميع الأطراف مع إعطاء فرصة للمواطنين في تطوير المنطقة وحل مشاكلها.

3- جعل المجتمع التايلاندي ككله والمجتمع المحلي يعترفان بأهمية التعايش السلمي في مجتمع متعدد الثقافات وإيجاد المسؤولية على الجميع في حل قضايا الجنوب.

4- تطوير قدرات الأشخاص والمجتمع والاقتصاد حتى توافق احتياجات مجتمع متعدد الثقافات والأفكار المحلية وتحقق المساواة والعدالة في المجتمع يرغب في العيش والسياحة فيه , يدعو التجار إلى الاستثمار فيه .

5- إيجاد الثقة وضمان استمرارية خطة الحوار لتحقيق الأمن في الجنوب كمحور وطني يشارك في إنجاح الخطة جميع الأطراف المعنية تحت الأجواء المهيئة للوصول إلى الحلول الصحيحة للخلافات القائمة.

6- إيجاد الفهم الصحيح تجاه حقيقة القضايا الحالية للمجتمع محليا أو دوليا حتى يدعم أو يلعب دورا مهيئا في حل الأزمات .

6. السياسات

الهدف الأول (1) جعل المنطقة في الجنوب منطقة آمنة وفيها السلام ولدى الناس الثقة بعضهم على البعض الآخر بعيدا عن العنصر المؤدي إلى وقوع أحداث العنف من قبل الأطراف.

وذلك باتباع الخطوات التالية :

1- تعزيز الكفاءة والجهد والجودة في حماية الأنفس والأموال ووقاية وعلاج الخطر الجانبي الواقع مثل قضية المخدرات والتجارة المحرمة , أصحاب المصالح المسيطرين على أرض الواقع , إيجاد منطقة آمنة , تقليل المنطقة التي تحت سيطرة مرتكبي الأحداث وذلك بطلب التعاون

من الجميع في تعزيز دور المواطنين والقرى, وجود حماية وضمن
للسلامة, والاستعداد لمواجهة الخطر المتوقع في المنطقة التي تتصف
بحال الضعف وتواجه الخطر.

2- تطوير مستوى الإعلام الجماهيري والتركيز على جمع المعلومات
وتحقيق جميع القضايا التي تكون أسبابا لإيجاد عناصر الأحداث السلبية
في المنطقة وذلك باهتمام بأساس الخبر من الإعلام الجماهير العام ومن
الأخبار ذات الطبيعة الدفاعية وتعزيز حال نشر الأخبار إلى كافة
الجهات المعنية والمواطنين في كافة المستويات بأسرع ممكن مناسب
لتغير الأوضاع.

3- إيجاد الثقة المتبادلة بين الحكومة والشعب وذلك باختيار موظف
الحكومة المناسب متصفا باتساع الرأي والصدر وميل النفس والتصرف
نحو السلم واحترام حقوق الإنسان لأداء المهمة في الولايات على
الحدود الجنوبي , وجود خطوة فعالة بين الحكومة والمواطنين لمتابعة
أعمال موظفي الحكومة وتصرفاتهم حتى تكون على حدود القانون مع
زيادة التفاهم وتطوير الأساليب التي استخدمت لمواجهة القضايا وتنمية
المهارات الثقافية في نفوس الموظفين دائما.

4- إيجاد الثقة بنظام العدالة التي يستحقها المواطنون بكل نزاهة في كافة
الأمر, وذلك بتسهيل نظام العدالة وفرض القانون بالعدل دون
العنصرية, وعرض المجرمين أمام القضاء بدون استثناء لغرض القضاء
على عناصر غير عادلة بكل أنواعها, تطوير القانون ليكون مناسباً

للأوضاع وثقافة المجتمع المحلي , تنمية المعلومات المتعلقة بالقانون المحلي , إعطاء فرصة المواطنين للمشاركة في نظام العدالة , تطوير نظام العدالة المحلية والعدالة البديلة , الإسراع في البحث عن حقيقة ما يحدث كقضية مشكوك فيها للوصول إلى النتيجة بأسرع ممكن ومعترف التحقيق على المستوى الدولي, ولا بد من حث الموظفين على الاهتمام بالأمر المذكور عند ممارسة عملهم وفق حدود القانون واللوائح وقواعد العادات والتقاليد مع احترام قاعدة شرعية الحكومة والعدالة وقواعد أخرى لحقوق الإنسان وكل ذلك بالجد والاهتمام البالغ.

5- إزالة تلك العناصر والأسباب المؤدية إلى شعور الناس بإيقاع الخلاف وعدم المساواة في الواقع التطبيقي وذلك لإيجاد الشعور والجو الخالق للسعادة والكرامة .

6- إيجاد الثقة بسياسة الحكومة العلاجية على كافة الفئات والمستويات وذلك بتطوير وإصلاح تلك السياسة لتكون واضحة وفيها عدالة وعدم التمييز ودون تأخير وخاضعة للمراقبة والمتابعة والتقييم , كل ذلك لتحقيق جودة العمل بالسياسة العلاجية منعا لابتغاء المصلحة في ذلك , ومع ذلك لا بد من تشجيع فئة النساء والأطراف غير الحكومية على مشاركة هذا العمل وبالأخص ما يتعلق بمساعدة الضحايا المتأثرين جراء الأحداث.

الهدف الثاني (2) تفعيل التعاون يشارك فيه جميع الأطراف مع إعطاء فرصة للمواطنين في تطوير المنطقة وحل مشاكلها.

وذلك :

1- حث كافة الجهات على التعاون في مجال تطوير شؤون الولايات على الحدود الجنوبي وحل قضاياها, سواء كانت من الإدارة الحكومية المركزية أو من إدارة المناطق أو من جهات الإدارة المحلية والجهات غير الحكومية أو ممن له شأن بالموضوع, وذلك بإيجاد خطة تدبيرية حكومية ذات جودة عالية ومع إعطاء فرصة الجميع للمشاركة في مراحل حل قضاياها وتطوير شؤونها والإسهام في صنع استراتيجية الخطة التطبيقية , وخطة المشاريع تحت مظلة سياسة تدبير شؤون الولايات على الحدود الجنوبي وتطويرها.

2- إنشاء منطقة أمنة في جميع المراحل واقعية للمواطنين ولمن له شأن من سكان داخل المنطقة أو خارجها حتى يتسنى لهم إبداء الآراء بكل حرية على أساس الثقة المتبادلة وذلك بجعل كافة الأطراف يشاركون في الأمر مما يؤدي إلى التغيير من حيث سياسة التخطيط وواقع التطبيق.

3- تشجيع فئة النساء والأطفال والشباب في كافة المستويات على المشاركة بالرأي على النحو الأفضل والأقوى وذلك لحل قضايا الولايات الجنوبية وتطوير أمورها بالاستمرار, ويكون ذلك بتنمية مهارات سلمية وأساليب حسنة في تحريك خطة بناء البيت السعيد والمجتمع الآمن على أساس حق الحرية بين الرجل والمرأة وفقا لما نص عليه القانون الأساسي بالدولة مع مراعاة أوضاع المنطقة الواقعية.

الهدف الثالث (3): جعل المجتمع التايلاندي ككله والمجتمع المحلي يعترفان بأهمية التعايش السلمي في مجتمع متعدد الثقافات وإيجاد المسؤولية على الجميع في حل قضايا الجنوب.

وذلك :

1- الحث على أهمية التعايش السلمي واحترامه على أساس الاحترام بمجتمع متعدد الثقافات مع وجود الشرف والمساواة وذلك باحترام القيم الدينية والعرقية والاهتمام باللغة والتقاليد والتعليم المحلي , ترسيخ الأخلاق والآداب في نفوس الشباب حسب ما استحسنته الدين.

2- تشجيع جميع الموظفين العاملين على الإمام بتبادل الخبرة والثقافة حتى يشعرون ويفهمون ويعترفون بأهمية الخصائص الثقافية المحلية والأوضاع المعيشية المحلية متمسكين بقواعد الحسان في تدبير وإدارة شؤون الدولة , ولا بد من اختيار موظفين متصفين بالعلم والكفاءة فاهمين بأمور الدين واللغة والثقافة والرضا بالعمل في المنطقة وإقامة دورات لغرض التفاهم باستمرار.

3- التشجيع على ممارسة الحياة اليومية والأعمال الدينية لكل الأديان دون مشاكل وصعوبة وذلك بإصلاح الفكرة الخاطئة وإصلاح قواعد القانون واللوائح المتعلقة بالموضوع تيسير لحرية الممارسة الدينية وإزالة فكرة العنصرية والتمييز بسبب الثقافات , وكافة الأطراف لابد من الدراسة والفهم كما ينبغي والاعتراف بتقاليد الناس وثقافتهم وذلك لجعل الناس يشعرون أنهم جزء من المجتمع التايلاندي.

4- إيجاد الفهم والثقة المتبادلة بين المواطنين والحكومة في المنطقة المعنية أو في أنحاء الدولة لغرض التعايش السلمي مع الشعور بمسؤولية حل القضايا جميعا وذلك بفتح أماكن معينة للاتصال والتنسيق تحقيقا للتفاهم المشترك نحو حقيقة القضايا في المنطقة والتبادل العلمي في مجال التعايش السلمي على أساس التنوع وبالأخص في أوساط الأطفال والشباب مع اختلاف الأديان.

5- التشجيع على تعلم اللغة التايلاندية والملايوية الفصيحة والمحلية واللغة العربية واللغة الدولية ذات أهمية خاصة وذلك على كافة المستويات التعليمية حتى تكون هذه اللغات وسيلة لطلب العلم والاتصال والتطوير بكل أنواعه وهي تعتبر كفاءة مهمة مهينة لاستخدامها في الاتصال وإعمال العلاقات في مرحلة توسع مجتمع آسيان والعالم العربي .

الهدف الرابع : (4) : تطوير قدرات الأشخاص والمجتمع والاقتصاد حتى توافق احتياجات مجتمع متعدد الثقافات والأفكار المحلية وتحقق المساواة والعدالة في المجتمع يرغب في العيش والسياحة فيه , يدعو التجار إلى الاستثمار فيه .
وذلك :

1- تطوير الكفاءة الشخصية في المجتمع وذلك بتعجيل إدارة وتطوير جودة التعليم في جميع المراحل لطلب احتياجات الناس وتقاليدهم وثقافتهم حقيقة, فتح

المجال أمام زعماء الدين ووجهاء المجتمع وجميع الأطراف للمساهمة بالرأي في تطوير التعليم ورفع مستوى العلم ومهارة العمل وتوسيع فرصة التعليم وخاصة تخصيص المنح الداخلية والخارجية حتى تتفق مع تقاليدهم واحتياجاتهم مع الاعتراف بحالهم بعد تخرجهم من الخارج وأيضا الحاجة إلى تطوير قدرات العمال لتناسب اقتصاد المنطقة والتطور الاقتصادي في مجتمع آسيان.

2- رفع مستوى معيشة الناس بأسرع ممكن وبخاصة الضعفاء منهم في كافة الأمور, وذلك بالوصول إلى المواطنين والأماكن بالعدل , تركيزا على ضرورة التعاون على حل القضايا واستجابة رغبات الناس ومراعاة طبيعتهم الاجتماعية كل منطقة على حده , وتشجيع الناس على الأنشطة الرياضية وتعزيز العلاقات والتفاهم فيما بينهم.

3- إيجاد فرصة للتطوير الاقتصادي وذلك بتطوير الهيكل الأساسي للتجارة في المنطقة الحدودية , وتطوير الكوادر البشرية استعدادا لتطوير الاقتصاد في المنطقة , تعزيز أساس الزراعة الرئيسي المحلي مثل زراعة المطاط, صيد الأسماك وغير ذلك , كل ذلك لإيجاد الكفاية الاقتصادية وتعزيز مصانع الحلال التي تعطي فرصة العمل والدخل أكثر أمام الناس وخلق الاقتصاد المعتدل وتوسيع مجال الصناعة والخدمة السياحية , وحل قضايا البطالة وإعطاء ميزة خاصة للاستثمار في المنطقة وتوسيع دور التجارة التي أدارها المواطنون استعدادا لتوسع آسيان في المستقبل.

4- التطوير والتشجيع على إدارة الموارد الطبيعية الموجودة في المنطقة للاستفادة منها أكبر ممكن في رفع مستوى المعيشة وحل مشكلة الفقر وذلك برفع دور المواطنين والجهات غير الحكومية والجهات المحلية في حمايتها والحفاظ عليها وخاصة منطقة الصيد بقرب الغابة المحمية , والسواحل وحدود الغابة مع منع أصحاب المصالح التدخل في استعمال هذه الثروات دون حق.

5- التشجيع على تعلم اللغة التايلاندية والملايوية الفصيحة والمحلية واللغة العربية واللغة الدولية ذات أهمية خاصة , وذلك على كافة المستويات التعليمية حتى تكون هذه اللغات وسيلة لطلب العلم والاتصال والتطوير بكل أنواعها , وهي تعتبر قدرات وخبرات مهمة مهيئة لاستخدامها في الاتصال وإعمال العلاقات في مرحلة توسع مجتمع آسيان والعالم العربي .

الهدف الخامس (5) : إيجاد الثقة وضمان استمرارية خطة الحوار لتحقيق الأمن في الجنوب كمحور وطني يشارك في إنجاح الخطة جميع الأطراف المعنية تحت الأجواء المهيئة للوصول إلى الحلول الصحيحة للخلافات القائمة.

وذلك :

1- تشجيع الحوار في أوساط الناس لهم مصلحة في حل مشاكل الجنوب فيما يتعلق بفكرة توزيع إدارة التحكم المناسب وأهدافها وأنواعها مبنيا على تعدد الثقافات في الولايات الحدودية الجنوبية تحت مظلة مقاصد القانون الأساسي في الدولة متوافقا مع القواعد الدولية دون وجود العناصر المسببة لطلب الانفصال عن الدولة , وذلك بفتح أماكن سلمية وإيجاد بيئة حولها مع وجود الثقة لضمان

حرية إبداء الرأي والكلام من كافة الأطراف في جميع الموضوعات التي تعبر عن آراء الناس من كل الأطراف والأجناس.

2- التشجيع على استمرارية الحوار لأجل استقرار الولايات على الحدود الجنوبي مع الطرف المعارض لتوجهات الحكومة وآرائها لإيجاد وحدة الصف وضمن سلامة من يدخل في الحوار ممن له شأن في الموضوع من كافة الأطراف , كل ذلك لهدف تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة , وخطوات هذا الأمر تتمثل في اتباع الخطوات المعدة لهذا الحوار لأجل تحقيق الأمن والاستقرار في الولايات على الحدود الجنوبي .

3- إعداد التفاهم من كافة الأطراف في ما يتعلق بموضوع الحوار للسلام في المناطق الجنوبية , وبخاصة جهات الحكومة , والإعلام العام والمواطنين في المنطقة المحلية وغير المحلية حتى يعلموا ويفهموا بتطورات موضوع الحوار لتحقيق السلام بالإضافة إلى وجود التعاون المشترك لأجله باستمرار.

الهدف السادس (6) إيجاد الفهم الصحيح تجاه حقيقة القضايا الحالية للمجتمع محليا أو دوليا حتى يدعم أو يلعب دورا مهيبا في حل الأزمات . وذلك :

1- تطوير وسائل الاعلام وطرقه مع الدمج بين الجهتين جهة الحكومة وجهة غير الحكومة وذلك باستخدام أعمال الدعاية ونشر الأخبار والاتصال الاستراتيجي, الوسائل البديلة والاتصال العام بواسطة الاعلام الحكومي وغير الحكومي , مواقع الشبكة الاجتماعية اللاسلكية , مراكز التعليم ,

المراكز الدينية , مجالس عامة لهدف نشر تطورات الأوضاع بكل وضوح للمجتمع المحلي والدولي للتوصل إلى فهم حقيقة ما يجري وبالتالي الإسهام في حل القضايا.

2- إيجاد التفاهم الحسن والتعاون المشترك تشارك في ذلك دول الجوار , المنظمات الدولية , جهات التطوير غير الحكومية, فيما يتعلق بحقيقة قضايا الجنوب , وذلك بتوسيع نتيجة تطبيق السياسات الحكومية , حقيقة إعطاء الحقوق والحرية والمساواة والعدالة على الجميع والأجناس لأجل التنسيق المجدي لحل مشاكل الولايات الجنوبية.

7. إدارة السياسات .

لضمان النجاح في إدارة السياسات وتحويلها إلى التطبيق وفقا للأهداف المرسومة مع وجود الجودة والواقعية لابد من وجود خطوات تالية :

7.1 تحويل السياسات إلى التطبيق وذلك بعمل المشاريع الاستراتيجية وخطوات العمل الداعمة لها وفق الاتجاه الموحد, ولا بد من وجود الخطوات التنفيذية الموحدة , دمج التعاون المشترك لأجل ذلك المناسب لتلك السياسات وعملية تحويلها إلى التطبيق وحال التطبيق , تحديد الواجبات والمسؤوليات بوضوح , وجود نظام تدبير المشاريع بوضوح , دمج المشاريع والميزانيات وتفعيل إدارة خطوات العمل وفق السياسات مع

تحقيق الجودة وبمشاركة الجميع, وتطوير نظام المتابعة والتقييم لأجل ذلك
وتقرير النتيجة بوضوح.

7.2 وجود خطوات العمل في المراكز الحكومية وفي أوساط الموظفين
المعنيين لهم العلاقة مباشرة بحل قضايا الجنوب , مع وجود التفاهم الموحد
موافقا لفكرة سياسات الحكومة وتوجهها, والشعور بالمسؤولية والسعي
لأجل ذلك جادا دون أي إخلال تحقيقا للنتيجة الأفضل في حل القضايا.

7.3 تفعيل وتطوير شبكة المتعاونين في إنجاح السياسات بحيث تشمل عدة
المناطق ذات العلاقة , وعلى كافة الجهات سواء أكانت حكومية أو جهات
اجتماعية غير حكومية أو طرف المواطنين أو جهات غير حكومية أخرى ,
مواقع الشبكة الاجتماعية من الداخل والخارج والمجتمع الدولي , وبالأخص
الدول المجاورة ودول آسيان والعالم الإسلامي , بحيث مطلوب منها التعاون
والدخول في ضمن شبكة المتعاونين لتحويل السياسات إلى مجال التطبيق
حقيقة , وأن يفتح باب الشكاوى والمراقبة والمتابعة والتقييم لما تم تنفيذه من
قبل الحكومة , وأن يقدم الدعم المالي اللازم لتسهيل جميع الأطراف في حل
القضايا تحت إشراف الحكومة, والدعم في جانب تقنية المعلومات الداعمة
لأعمال كافة الأطراف والجهات والاتصال مع المواطنين المعنيين في
المنطقة .

8. عناصر لتحقيق النجاح

8.1 الاهتمام بضرورة حل مشاكل الجنوب وعملية الحوار الذي يهدف تحقيق الأمن والاستقرار في الجنوب كمحور وطني ويتلقى الدعم الحكومي لخطوات التدبير وإدارة المشاريع وتحديد الميزانية لذلك بوضوح , توحيد الفكرة والتوجه والوسائل والإدارة والتعاون المشترك في حل القضايا وفق السياسات المرسومة.

8.2 كافة أطراف المجتمع التي لها شأن في قضايا الجنوب تعترف بضرورة حلها وفق السياسات المرسومة ومتعاونة في ذلك ويكون هذا الأمر ضمانا لحق حل مشاكل الجنوب مع تحقيق الجودة والتعاون الجماعي على مستوى السياسات والمشاريع والأهداف الاستراتيجية ومجال التطبيق متفقة مع القضايا واحتياجات المستهدفين.

8.3 الاعتبار بالبحوث العلمية التي تتعلق بالموضوع مع تطبيق وفقها لحل القضايا وتطوير شؤون المنطقة بناء على السياسات المرسومة, حتى تكون هذه البحوث قوة تشجيعية لتنفيذ السياسات وتطويرها وتقييمها وتحويلها إلى التطبيق سواء أكان في مستوى الأهداف الاستراتيجية وواقعية التطبيق وفقها .